

## (3) شرح كتاب الحسبة لشيخ الاسلام ابن تيمية شرح الش

محمد هشام طاهري

قال رحمة الله واما بالاموال فاذا احتاج الناس الى سلاح الجهاد فعلى اهل السلاح ان يبيعوه بعوض مثله ولا يمكنون من ان يحبسوا السلاح حتى يتسلق العدو او يبذل او يبذل لهم من الاموال ما يكترون - 00:00:01

والامام لو عين اهل الجهاد للجهاد تعين عليهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم واذا استنفرتم فانفروا اخرجه في الصحيحين. وفي الصحيح ايضا من خلال الجواند لولي الامر اليوم عينوا ناس معينين في الدفاع عن البلد تعيني عليهم ذلك. ليس لهم ان يرجعوا ويقول نحن - 00:00:18

لا نفعل هذا الدفاع عن البلد تولى ولی الامر عينوا ناس معينين في ضبط الامور الداخلية فوجب عليهم ان يمثلوا ما دام فيه مصلحة المسلمين فليس لهم ان يتركوا الامتنال - 00:00:38

وفي الصحيح ايضا عنه انه قال على المرء المسلم السمع والطاعة في عسره ويسره ومشطه ومكرهه واثرة عليه. فاذا وجب عليه ان يجاهد بنفسه وماله فكيف لا يجبر على ان يبيع ما يحتاج اليه بالجهاد والعاجز عن الجهاد بنفسه يجب عليه الجهاد بماله في اصح - 00:00:55

في قولين العلماء ووفد روايتان عن احمد فان الله امر بالجهاد بالمال والنفس في غير موضع من القرآن. وقد قال الله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فاتوا به فاتوا منه ما استطعتم. اخرجه في الصحيحين. فمن عجز عن الجهاد بالبدن ان يسقط - 00:01:15

الجهاد بالمال. كما ان من عجز عن الجهاد من مال لم يسقط عنه الجهاد بالبدن. ومن ومن اوجب على المعبود ان يخرج من ماله ما واوجب الحج على المستطيع بماله فقوله ظاهر التناقض - 00:01:35

ومن ذلك اذا كان الناس محتاجين الى من يطحون لهم ومن يخبز لهم من عجزهم عن البيوت كما كان اهل المدينة على اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لم يكن عندهم من يطحون ويخبز بكراء ولا من يبيع طحينا ولا خبز بل كانوا يشترون - 00:01:51

ويطحثونه ويخبزونه في بيوتهم فلم يكونوا يحتاجون الى التسعير. وكان من قدم بالحب باعه ليشتريه. صحيح كان من قيم ذي الحج باعه فيشتريه الناس من الجارين ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم الجارب مرزوق ومحترم ملعون - 00:02:08

وقال لا يحترم الا خاطئ رواه مسلم في صحيحه. وما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قفيل الطحان فحدث ضعيف بالباطل فان المدينة لم يكن فيها طحان ولا خباز. لعدم حاجتهم الى ذلك كما ان المسلمين لما فتحوا البلاد كان الفلاحون كلهم كفوا - 00:02:28

كفارة لان المسلمين كانوا مشتغلين بالجهاد. ولهذا لما فتح النبي صلى الله عليه وسلم خير اعطاه لليهود يعملونها فلاحة. لعجز الصحابة عن لان ذلك يحتاج الى سكانها الى سكانها وكان الذين فتحوها اهل بيعة الرضوان الذين بايعوا تحت شجرة وكانوا له الف الف واربع مئة - 00:02:48

ربما اليهم اهل سفينة جعفر. فهو لاء هم الذين قسم النبي صلى الله عليه وسلم بينهم خير. ولو اقام طائفة من هؤلاء فيها تعطلت مصالح الدين التي لا يقوم بها غيرهم. فلما كان في زمن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وفتحت البلاد وكثير المسلمين. استغفوا عن اليهود - 00:03:08

وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال نفركم فيها ما شئنا وفي رواية ما اقركم الله وامر باجلائها وامر منها عند موته صلى الله عليه

وسلم قال اخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب. لهذا ذهب طائفة من العلماء فمحمد بن جرير الطبى الى ان الكفار - 00:03:28  
ولا يفرون لا يقررون في بلاد المسلمين بالجزية الا اذا كانوا مسلمون محتاجين اليه اليهم فاذا استغفروا عنهم اجلوهم باهل خير. وفي هذه المسألة نزاع ليس هذا موضعك ليس هنا موضعه وان المقصود هنا ان الناس اذا احتاجوا الى الطحانين وخبازين فهذا على وجهين. احدهما يحتاج الى صناعتهم كالذين يطحون يخبزون لاهل - 00:03:48

فهؤلاء يستحقون الاجرة وليس لهم عند الحاجة الا اليهم وليس لهم عند الحاجة اليهم ان يطالبوا الا باجرة المثل كغيرهم من الصناع.  
والثاني لا يحتاج الى الصنعة والبيع فيحتاجون الى من يشتري الحنطة ويطحونها - 00:04:13  
والى من يخبزهم يخبزها ويبيعها خبزا بحاجة الناس الى شراء الخبز من الاسواق فهؤلاء لو ممكنا ان يشتروا حمقة لو ممكنا ان يشتروا الناس المجلوبة ويبيعوا الدقيق والخبز ما شاءوا مع حاجة الناس الى تلك الحنطة فكان ذلك ضررا عظيما. فان هؤلاء تجار تجب عليه - 00:04:29

زكاة التجارة عند الائمة الاربعة وجمهور علماء المسلمين. كما يجب على كل من اشتري شيئا يحصل ان يبيعه بربح سواء عمل فيه عمل او لم وسواء اشتري طعاما او ثيابا او حيوانا سواء كان مسافرا يأكل ذلك من بلده الى بلد او كان متربصا به يحبسه - 00:04:49  
في وقت الكساد الى وقت النفاق او كان مديرا يبيع دائما ويشتري كاهلين. فهؤلاء كلهم يجب عليهم زكاة التجارة اذا وجب عليهم ان يسمعوا الدقيقة وقلت لحاجة الناس الى ذلك الى ذلك الزم كما تقدمت - 00:05:09

او دخل لطوعا فيما يحتاج اليه الناس من غير الزام لواحد منهم بعينه. فعلى التقديرين يسرع عليهم الدقيق والحنطة فلا يبيع الحنطة ولا الدقيق ولا الخبز الا بشمن مثلثي من حيث يربحون الربح بالمعروف من غير ضار بهم ولا بالناس - 00:05:24  
وقد تنازل العلماء في التسuir في مسألتين احدهما اذا كان للناس سعر غال فاراد بعضهم ان يبيع باعلى من ذلك فإنه يمنع منه في السوق في مذهب ما لك. وهل يمنع النقصان على قولين لهم؟ واما الشافعى واصحابه - 00:05:42  
واحمد كابي حفص العكبرى والقاضى ابى يعلى والشريف ابى جعفر وابى الخطاب وابن عقيل وغيرهم فمنعوا من ذلك جمالك بما رواه في موته عن يونس ابن سيف عن سعيد ابن المسيب ان عمر بن الخطاب من بحاطب بن ابى بلترة ويبيع زببها له بالسوق فقال له عمر - 00:06:02

اما ان تزيد في السعر واما ان ترفع من سوقنا. واداب الشافعى والموافقون عن ذلك بما رواه وقال حدثنا الدروادى عن داود في صالح التمام العين القاسم محمد العمر انه من بحاطب بسوق بسوق المصلى وبين وبين يديه غراراتان فيهما زبيب فسألوا عن سعرهما - 00:06:22

فشعر له مدين له بكل درهم. فسرع لهم الدين لكل درهم. فقال له عمر قد حدثت بغير مقبلة قد تحدث البعير المقبل من الطالب تحمل زببها قد حدثت بغير مقبلة - 00:06:42

قد حدثت بغير مقبلة من الطائف تحمل زببها وهم يعتبرون سيرك فاما فاما سوف يسير واما ان تدخل زببك البيت فتتبعه فكيف شئت. فلما رجع عمر حاسب نفسه ثم اتى حاطبا في داره فقال ان الذي قلت لك - 00:06:57

ليس بمعرفة مني ولا قضاء انما هو شيء اردت به الخير لاهل البال. فحيث شئت فبع. وكيف شئت فبع. قال الشافعى وهذا الحديث ليس بخلاف ما رواه مالك لكنه رأى بعض ولكن روى بعض الحديث ورواه عنه من راه وهذا اتى باول الحديث - 00:07:13  
وبه اقول بان الناس المسلطون على اموالهم ليس لاحد ان يأخذهم ليس لاحد ان يأخذها او شيئا منها بغير طيب انفسهم الا في المواريث التي تلزمها وهذا ليس منها. قلت على قول مالك قاله الوليد البدوى الذي يؤمر من حط عنه ان يلحق به هو السعر الذي عليه جمهور - 00:07:33

اذا افترض منهم الواحد والعدد ان يسير بحق السى وامر باللحرق بسي الجمهور لان المراعى حال الجمهور. وبه تقوم المبيعات روى ابن القاسم عن مالك لا يقام الناس لخمسة. قال وعندى انه يجب ان ينظر في ذلك الى قدر الاسواق. ان ينظر في ذلك الى قدر الاسواق وهل يقام - 00:07:53

ومن زاد في السوق اي في قدر المبيع بالدرهم مثله كما يقام من نقص منه. قال ابو الحسن ابن القصار المالكي اختلف اصحابنا في قول مالك. ولكن من نحط السعرة فقال البغداديون اراد من باع خمسة بدرهم والناس يبيعون ثمانية - 00:08:13 وقال قوم المصريين ارادوا ان باع ثمانية والناس يبيعون خمسة قال وعندني ان الامر ينبع جميعاً ممنوعات لأن من باع ثمانية والناس يبيعون خمسة افسد على اهل السوق بغيره فربما ادى الى الشواب والخصومة ففي منع الجميع مصلحته. قال ابو الوليد ابو الوليد قال ولا خلاف ان ذلك حكم اهل السوق - 00:08:28

واما الجانب في كتاب محمد ولا لا يمنع الجانب ان يبيع في السوق دون الناس. وقال ابن الحبيب ما عدا القمح والشعير الا بسعر الناس الا ترفعه. قال واما جانب القلب والشعير فيبيع كيف يشاء الا ان له في انفسهم حكم اهل السوق. ان ارخص بعض تركوه - 00:08:48

وان كثر المرخص قيل لمن بقي واما اما ان تبيعك بغيرهم واما ترفعه. قال ابن الحبيب وهذا في المكيل والموزون. مأكولا او غير مأكولا دون ما لا يفال ولا يزن لأن غيره لا يمكن تسعيره لعدم التمايز فيه. قال بلؤيد يريد اذا كان المكيل المجنون متساوياً. فإذا اختلف الامر باع لم - 00:09:06

بائع الجيد الجيد يعني يبيعه بسعر الدهون قلت والمسألة الثانية التي تنازع فيها العلماء في التسعير الا يحد لاهل السوق حد لا يتجاوزونه مع قيام الناس بالواجب فهذا فمنع منه فهذا منع منه جمهور العلماء. حتى ما لك نفسه في المشهور عنه. فنقل المعن ايضاً عن ابن عمر وسالم - 00:09:26

وابي القاسم ابن محمد اه وسائل ابن وقاص ابن محمد قال وذكر ابو الوليد عن سعيد بن المسيب ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن يحيى بن سعيد انه الارخص فيه ولم يذكر الفاظه. روى اشهر عن مالك - 00:09:50

صاحب السوق يسرع على ان على الجزائريين لحم الظاهر ثلث الرطب ولحم الابل نصف ركن والاخرج من السوق قال اذا سعر عليهم قدر وما يرى من شرائه فلا يأس به ولكن اخاف ان يقوموا من السوق - 00:10:06

اصحاب هذا القول بان هذا مصلحة للناس بان هذا مصلحة للناس بالمنع من اغفاء السير عليهم ولا فساد عليهم. قالوا ولا يجر الناس على البيع. انما يمنعون من البيع بغير السعر الذي - 00:10:20

يحدهولي الامر على حسب ما يرى من المصلحة فيه للبائع والمشتري ولا يمنع البائع ربحا ولا يسوغ له منه ما يضر بالناس الجمهور فاحتاجوا بما تقدم من حديث النبي صلى الله عليه وسلم قد رواه ايضاً ابو داود وغيره من حديث العلاء ابن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة رضي الله عنه انه - 00:10:34

جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال لهم يا رسول الله قال بل ادعوا الله ثم جاء رجل وقال يا رسول الله استعد لنا فقال بل الله يرفع ويغفر - 00:10:54

وانني لارجو الا القى الله وليس لاحد عندي مظلمة قالوا ولان اجبار الناس على بيع لا يجب شرعاً او منعه مما يباع شرعاً ظلم لهم والظلم حرام. واما صفة ذلك عند من جوزه فقال - 00:11:04

ينبغي للامام ان يجمع وجوه اهل السوق ذلك الشيء ويحضر غيره من استظهاراً على صدقهم فيسألهم كيف يشترون؟ وكيف يبيعون الى ما فيه لهم وللعامية حتى يرضوا ولا يجبرون على التسهيل. ولكن مع الرضا قالوا على هذا اجازهم الاجازة. قال ابو الوليد - 00:11:21

ذلك انه بهذا يتوصل الى معرفة مصالح الباعة والمشتري. ويجعل الباعة في ذلك من ربح ما يقوم به. ولا يكون فيه اجحاف للناس. واذا سعر عليهم من غير رضا بما لا ربح لهم فيه ادى ذلك الى فساد الاسعار واحفاء الاقوات باتفاق اموال الناس - 00:11:41 قلت فهذا الذي تراجع به العلماء رحهم الله تعالى واما اذا امتنع الناس من بيع ما يجب عليهم بيعه فهنا يؤمرون الواجب يعاقبون على تركه وكذلك من وجب عليه ان يبيع بثمن منه فامتنع ان يبيع الا باكثر منه وهنا يؤمر بما يجب عليه ويعاقب على تركه بلا - 00:11:57

طيب ومنع ومن منع التسعيرة مطلقا محتاجا بقوله بقوله صلى الله عليه وسلم ان الله هو المسعر القابض الباسط واني لارجو ان القى الله وليس احد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا ماء. فقد غرق فان هذه قضية معينة. ليست لفظا عاما - 00:12:17 وليس فيها ان احدا امتنع من بيع يجب عليه او عمل يجب عليه. او طلب بذلك اكثر من عوض المشي. ومعلوم ان الشيء اذا رغب الناس دى المزايدة فيه اذا كان صاحبه قد بذلك كما جرى في العادة ولكن الناس تزايدوا فيه فهنا لا يسرع عليهم. والمدينة كما ذكرنا ان مكان الطعام الذي - 00:12:37

بياع فيها غالبا من الجلد وقد بياع فيها شيء يزرع فيها كل ما كان يزرع فيها الشعير فلم يكن البائعون والمشترون ناسا معينين ولم يكن هناك احد يحتاج الناس الى عينه او الى ما له ليجبر على عمل او على بيع. بل المسلمين - 00:12:58 كله من جنس واحد كل من يجاهد في سبيل الله ولم يكن من المسلمين بالغين القادرين على الجهاد الا من يخرج من في الغزو وكل منهم يرجو بنفسه وماله او بما اعطاه من الصدقات او او ما يجهزه به غيره. وان وكان اكرافه البائعين على ان لا يبيع سلعهم - 00:13:18

الا بثمن معين اكرافها بغير حق. واما لم يكن يجوز اكرافهم على اصل البيع ذكرابهم على فلا يجوز. واما من تعين عليه ان يبيع فكالذى قال النبي صلى الله عليه وسلم قدر له الثمن الذي يبيع به ويسعر عليه كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اعد شركا له في - 00:13:36

بعد وفاة له من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل. ولا وكس ولا شفاء لا وكس ولا شطر. فاعطى شركاء حصصهم وعتق عليه العبد فهذا لما وجب عليه ان يملك شريكه عتق نصيبه الذي لم لم يعتقهم ليكون الحرية في العبد قدر عوضه بان يقوم - 00:13:56

جميع العبد قيمة عدل ولا وقت ولا شرف ويعطى قسطه من القسمة فان حق الشريك في نصف نصف القيمة لا في قيمة النصف عند جماهير العلماء. كما لك وابي حنيفة واحمد رحمهم الله - 00:14:16 لهذا قال هؤلاء كل ما لا يمكن قسمه اه انه بياع كل ما لا يمكن قسمه فانه بياع ويقسم ثمنه اذا طلب احد الشركاء ذلك ويجب الممتنع على البيع. وحکى بعض المالكية لذلك - 00:14:30

باجماعه لان حق الشريك في نصف القيمة كما دل عليه هذا الحديث الصحيح. ولا يمكن اعطاؤه ذلك الا لبيع الجميع. واما كان الشارع يوجب اخراج الشيء من ملك ماله بعوض المثل لحاجة الشريك الى اعتقد ذلك النصيب وليس للملك المطالبة - 00:14:47 زيادة على نسبة القيمة فكيف بمن كانت حاجته اعظم من الحاجة الى اعطاء اعتقد ذلك النصيب؟ اذا كان الانسان يجب عليه ان يبيع السلعة اذا كان لشخص اخر عليه نصيب - 00:15:07

كذلك فيولي الامر ان يوجب ويوجب على الناس ان يبيعوا اذا كان الحق متعلق بعموم المسلمين. حتى لا يقع الضرر عليهم نعم نعم تكميس وقاية من الحادث المضطري الى الطعام واللباس وغير ذلك. قال وهذا الذي امر به النبي صلى الله عليه وسلم من تقويم الجميع بقيمة المثل هو حقيقة التسعيرة - 00:15:23

كذلك يجوز للشريك ان ينزع النصر المشفوعة من يد المشتري بمثل الثمن الذي اشتراه به. لا بزيادة للتخلص من ضرر المشاركة والمقاسمة قال ثابت بالسنة المستفيضة باجماع العلماء وهذا الزام له بان يعطيه ذلك الثمن لا بزيادة. يأتي تحصيل مصلحة التكميل الواحد. فكيف بما هو اعظم - 00:15:47

من ذلك ولم يكن له ان يبيع ان يبيع للشريك بما شاء بل ليس له ان يطلب من شريك زيادة على الثمن الذي حصل له به وهذا في الحقيقة من نوع التولية فان التولية ان يعطي المشتري السلعة لغيره مثل ثمن الاشتراك به. وهذا ابلغ من البيع - 00:16:07 ومع هذا فلا يجبر المشتري على ان يبيعه الاجنبي غير الشريك الا بما شاء. اذا اذ لا حاجة بذلك الى شرائك حاجة شريف. فاما اذا ان قوما اضطروا الى هي سكى في بيت انسان اذا لم يجدوا مكان يهبون اليه الا ذلك البيت فعليه ان يسكنه. فعليه ان يسكنه - 00:16:27

وكذلك وكذلك لو يحتاج الى ان يعيدهم بثيابا يستمتعون بها من البرد او الى الات يطبخون بها او ويسبقون ببذل هذا مجانا. واذا احتاجوا الى الدليل على مثلا على وجوب مثلا ايواء مثلا - 00:16:47  
واللاجئين من؟ هذا ليس من انظمة الامم المتحدة هذا من دين الله عز وجل ايواء المضطربين وكذلك يعني بيع لهم بعض الناس اليوم يقول ما نبيع اللي بتنزل فلانة طيب يعرفون من البر - 00:17:07  
نعم اذا احتاجوا الى ان يعيدهم دلما يستيقون به او قدرها او قدرها يطبخون فيها او فأسا يحشرون به فهل عليه بذل في اجرة المثل لا بزيادة فيه قولان العلماء في مذهب احمد او غيره. وال الصحيح وجوب بذل ذلك مجانا اذا كان صاحبها مستغنية عن تلك المنفعة وعوضها. كما دل عليه الكتاب - 00:17:27

سنة قال الله تعالى فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراوون ويمعنون الماعون. وفي السنن عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال كنا نعد الماعون عالية الدلو والقلب والقدر والفأس. وفي الصناعين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما ذكر خير قال هي لرجل - 00:17:49

ستر وعلى رجل وزر. فاما الذي هي له اجر فرجل ربطها في سبيل الله. وما الذي هي له ستا فرد روبها تغنيا وتعففا ولن ينسى حق الله في عقابها ولا ظهورها. قال في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حق الابل عارة دلوها واضراب اضراب - 00:18:09

فهمها قال وثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه نهى عن عن عسل بالفحش. من حق الابل اعارة ذنبها واضراب فحمنها وهذا فيه دليل على انه لا يجوز للانسان ان يبيعه الله بالفحش - 00:18:29

كما لا يجوز للانسان ان يبيع غرام الدم. اه يعني اه اذا كان الانسان عنده ابن يخرج بهذه الابل الدلو من البئر فانه ليس له ان يبيع اذا كان الناس محتاجين اليه - 00:18:46

نعم يعني الماء يعني يسقيها يعني نعم. اي نعم. وبالنسبة المحل اي ما يجوز انه يضرب بيع على الاضراب الفحش اي واحد يجبيه نعم الا اذا خشيت الضرر ما في اذا معناته خوفا من الضرر ما في بأس لا اصلا جواب - 00:19:00

اما بيع الظراب فهذا لا يجوز قال في الصحيحين عنه انه قال ليمنعن جاره جاره ان يضرب خشبة في جداره. واجابه لهذه المنفعة مذهب احمد وغيره الى اجراء ماء في ارض غيره من غير ضرر بصاحب الارض فهل فهل يجبر على قولين للعلماء هما روایتان عن احمد - 00:19:28

الاخبار بذلك مأثورة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للممتنع والله لنجرينها على ولو على بطنك ومذهب واحد من الصحابة والتبعين ان زكاة الحلي عارية الناس اه يتضاربون وين يضعون برميل الزباله - 00:19:52

هذا يقول قدام بيتك وهذا يقول قدامك قال ومذهب غير واحد من الصحابة التابعين ان زكاة الحلي عاريتها. وهو احد الوجهين في مذهب احمد وغيره. الصواب من زكاة الحلي ان لا بد فيه من الزكاة. الحلي لا بد فيها من زكاة - 00:20:10

اما زكاة الحلي عارية هذا يعني اذا ثبت عن الصحابة رضوان الله عليهم فيحمل على الحلي اذا كانت دون خمس وثمانين جراما قال والمنافع التي تجي وبذلها نوعان منها ما هو حق المال كما ذكره في الخيل والابل وعارية الحلي ومنها ما يجب لحاجة الناس وايضا - 00:20:31

بدلة منافع البدن يجب عند الحاجة كما يجب تعليم العلم. وافتاء الناس واداء الشهادة والحكم بينهم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر. والجهاد وغير ذلك مما نافع الابدان فلا يمنع وجوه بذل منافع الاموال المحتاجة. وقد قال تعالى ولا يأبى الشهداء اذا ما دعوا. وقالوا لا يأبى كاتمنا ايته - 00:20:54

كما علمه الله كل الفقهاء في اخذ الجعل على الشهادة اربعة اقوال هي اربعة اوجه في مذهب احمد وغيره. احدهما انه لا يجوز مطلقا. والثاني لا يجوز الا عند الحاجة. والثالث يجوز اذا يتعمق عليها - 00:21:14  
فالرابع يجوز في ان اخذ اجرا عند العمل لم يأخذ عند الاداء. وهذه المسألة لبسطها مواضع اخرى. والمقصود هنا انه اذا كانت السنة قد

مضى صوابا من الشهادة لا يجوز اخذ الاجرة عليها ولكن لو كان يحتاج في اداء الشهادة الى ترك العمل مثلا - [00:21:30](#)

ترك الوظيفة الدوام يوم فيضيع عليه حق العمل او يحتاج الى نقل شخص طلب في شهادة الى بلد اخر يحتاج الى مصاريف هذه لابد ان على المشهود له اما انه يأخذ اجرة على مطلق الشهادة فالصواب ان هذا لا يجوز - [00:21:50](#)

والمحض هنا انه اذا كانت السنة قد مضت في مواضع بان على المالك ان يبيع ماله بثمن مقدر اما بثمن مثل او واما بثمن الذي اشتراه لم يحرم مطلقا تقدير الثمن. ثم انما قدر به النبي صلى الله عليه وسلم في شراء نصيب شريك المعتقين هو لاجل تكوين الحرية. وذلك حق - [00:22:10](#)

الله ومحاج اليه الناس حاجة عامة فالحق فيه لله ولها يجعل العلماء هذه ضابط مهم جدا حقيقة يعني في الاسلام كله ضوابط ومحاجة فيه الناس من حيث العموم وهذه حاجة لله سبحانه وتعالى - [00:22:31](#)

يعني تنزل منزلة حق الله الحاجات العامة للناس تنزل منزلة حق الله فتقدمن وهذا سبحانه الله عظيم فالذي يضيع حقوق المسلمين ضيع حق الله امر عظيم بخلاف ما لا يضيع حتى انسان معين - [00:22:49](#)

لذلك انا اقول للناس ان الانسان الذي يأخذ حق انسان معين يمكن يستسمح منا بالغد بعد سنة بعد سنتين اذا حس بالظلم انه ظالم لكن اذا اخذ حق المسلمين كيف سيستسمح منه بعد ذلك - [00:23:10](#)

امر عظيم قولي هذا جاء العلماء هذه حقوقا لله تعالى وحدودا لله في خلاف الحقوق قال وما احتاج اليه الناس حاجة عامة فالحق فيه لله هذا هو هذا هو الضابط العظيم - [00:23:27](#)

نعم ولها يجعل العلماء هذه الحقوق لله تعالى ولها جاء العلماء حقوقا لله تعالى وحدودا لله بخلاف حقوق الادميين وحدودهم. وذلك مثل حقوق المساجد وما للصدقات والوقف على اهل الحاجات والمنافع العامة ونحو ذلك. مثل حد المحاربة والسرقة والزنا وشرب الخمر فان الذي يقتل شخصا لاجل المال يقتل حتما - [00:23:42](#)

العلماء وليس لورثة المقتول لعفو عنه. قال ابن خلaf ان يقتل شخصا لغرض خاص مثل خصومة بينهما فان هذا حق لاولياء المقتول فان احبو وقتلوا وان حبوا وعفوا باتفاق المسلمين. وحاجة المسلمين الى الطعام واللباس وغير ذلك من مصلحة عامة. ليس الحق فيها لواحد بعينه - [00:24:09](#)

تقدير الثمن فيها بثمن من اثر على من وجب عليه البيع اولى من تقديره لتشكيله بارك الله فيكم آآ فان الذي يقتل شخص صار بقلب المال يقتل حتما باتفاق العلماء وليس بورثة المقتول العفو عنه. نعم. لأن الحق تعلق بعامة المسلمين وعامة المسلمين لا يمكن - [00:24:29](#)

ادراك السماحة منه. لانه اذا قتل الرجل بما له فهذا فيه ترويع لجميع المسلمين ترويع لجميع انه سيبيرون خائفين من هذا الرجل وامثاله. يعني هذا ما فيها عفو من جانب الاولياء المقتول. يعني هذا الطبيب قريب نعم - [00:24:49](#)

قاطع الطريق او رجل دخل البلد وقتلها. لاجل الموت حتى لو لم يكن قاطع الطريق مثل ما يسمى اليوم بالعصابة. نعم قال رحمه الله العصابات المافيا وغيره قتل انسان لو ان الاولياء المقتول قال سامحناه ما يجوز لولي الامر ان يعفو عنه - [00:25:12](#)

بل يجب عليه ان يقتله وحاجة المسلمين للطعام واللباس وغير ذلك من مصلحة عامة ليس الحق بها لواحد بعينه وتقدير الثمن فيها بثمن مثله على من وجب عليه البيع او لم - [00:25:35](#)

تقديرني تكميل الحرية لكن تكميل الحرية وجب على شريك معجب ولو لم يقدر فيها الثمن لتبرأ بطلب الشريك الاخر ما شاء فهنا عموم الناس عليهم شراء الطعام وثياب انفسهم. ولو مت فيها من من يحتاج الى من الى سلطته الا يبيع الا بما شهدك هذا ضرر الناس اعظم - [00:25:48](#)

ولهذا قال الفقهاء اذا اضطر الانسان الى طعام الخير كان عليه بذلك له بثمن مثله فيجب الفرق بين من عليه ان يبيع وبين من ليس عليه ان يبيع. وابعد النائمة عن ايجاد المعاوضة وتقديرها هو الشافعي. وما عدا ومع هذا فانه - [00:26:08](#)

يوجب على من اضطر الانسان الى اطعام الى طعامه ان يعطيه بثمن مثله اصحابه في جواز التسعير للناس اذا كان بالناس حاجة

وليس فيه وجهان ولهم فيه وجهان. وقال اصحاب ابي حنيفة لا ينبغي للسلطان ان يسرع على الناس الا اذا تعلق به الحق والضرر العامة. فإذا رفع الى القاضي امر - 00:26:25

المحتكر ببيع ما فضل عن قوته وقوته اهله على اعتبار الشعر في ذلك فنهاوه عن الاحتكار. فان رفع الناجر فيه اليه ثانيا حبسه وعذره على مقتضى رأيه زجرا له او دفعا للضرر عن الناس. فان كان ارباب الطعام يتعدون يتعدون - 00:26:47

يتجاوزون القيمة تعديا فاحشا وعجز القاضي عن سيادة حقوق المسلمين الا بالتسخير سرر حينئذ بمنشورة اهل الرأي وال بصيرة. و اذا تعدى احد بعدها فعل ذلك اجبره القاضي. وعلى هذا قول ابي حنيفة ظاهر - 00:27:07

حيث لا يرى الحجر على الحفر. وكذا عندهما عند اي عند ابي يوسف ومحمد الا ان يكون الحجر على قوم معينين ومن باع منهم بما قدره الامام لانه غير مكره عليه. وان يبيع القاضي على المحتكر طعامه من غير رضاه. قيل هو على اختلاف المعروف مال مديون - 00:27:24

وقيل يبيعها هنا بالاتفاق لان ابا حنيفة يرى الحجر لدفع الضرر العام. والسعر لما على في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وطلبوها منه التسلية لم يذكر انه كان هناك من عنده طعام امتنع عن بيعه. بل عامة من كان يبيعون الطعام انهم هم جاربون يبيعونه اذا هبطوا - 00:27:44

لكن نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يبيع حاضر لباد. نهاد ان يكون نهاد ان يكعون له سمسار وقال دعوا الناس يرزق الله بعضهم من وهذا ثابت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه فلها الحاضر العادق فلها الحاضر العائم بالسعي ان يتوكلا على الجانب للسلعة - 00:28:04

سلعة ولانه اذا توكل له مع خبرته بحاجة الناس اليه او اثمن على المجتهد. ونهاد عن التوفي له مع ان الجنس وكانت مباح لما في ذلك من زيادة السعر على الناس. ونهاد النبي صلى الله عليه وسلم عن تلقي الجلف وهذا ايضا ثابت في الصحيح على من غير وجه. وجعل للبائع اذا هرب الى السوق الخيار - 00:28:24

ولهذا كان اكثرا الفقهاء على انه نهى عن ذلك لما فيه من من ضرر البائع بدون ثمن مثلي وغبنه. و اذا ثابت النبي صلى الله عليه وسلم خيارا لهذا البائع وهل هذا الخيار فيه ثابت مطلقا او اذا غابت قولان للعلماء فهما روایتان يا نحمد اظهروا - 00:28:44  
انه انما يثبت له الخيار اذا قبل والثاني يثبت له الخيار مطلقا وهو ظاهر مذهب الشافعى. وقد قال بل نهى عن ذلك لما فيه من المشتري اذا تلقاء المتقى فاشتراه ثم باعه. وبالجملة فقال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن البيع والشراء الذي جنسه حلال حتى يعلم البائع بالسعر - 00:29:04

ويعلم المشتري بالسلعة وصاحب القياس الفاسد يقول للمشتري ان يشتري حيث شاقت اشتري من البائع. كما يقول البداءة الملوک الحاضر لا ولكن الشارع رأى المصلحة العامة فان الجاري اذا لم يعرف السعر كان جاهلا بثمن مثله فيكون المشتري غاظا له ولهذا - 00:29:24

الحق مالك احمد بذلك كل مسترسل والمسترسل الذي لا يماكسه الجاهل بقيمة المبيع بيننا وبين منزلة الجالبين الجاهلين بالشعر فتبيين انه يجب على الانسان الا يبيع مثل هؤلاء الا بسعر معروف بالسعر المعروف - 00:29:44

وزمن المثل وان لم يكن هؤلاء محتاجين الى الاجتياع من ذلك البائع. ولكن لكونهم جاهلين او مسلمين الى البعض غير والبيع يعتبر فيه الروا والرضا يتبع العلم ومن لم يعلم انه فقد يرضى وقد لا يرضى اذا علم انه غبن ورضي فلا بأس بذلك - 00:30:02  
فلم يظن لثمن مثلي لم يلتفت الى شفطه. ولهذا اثبت الشارع الخيار لمن لم يعلم بالعلم او التدريس. فان الاصل في البيع الصحة وان يكن وان يكن وان يكون الباطل كالظاهر - 00:30:23

فاما اشتري على هداك فما قال واني اكون وان يكون وان يكون ذلك الله وان يكون الباطل كالظاهر اذا اشتري على ذلك فهو عرف رضاه الا بذلك فما عرف لله الا بذلك. فلا تبيين ان في السلعة غشا او عيبا فهو كما لو وصفها بصورة وتبين في الخلافة. وقد

يرضى وقد لا يرضى فان رضى والا فسخ البيت - 00:30:37

وفي الصحيحين عن حكيم الحجامة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال البيعان ما لم يتفرقا فان صدقوا وبيناه بورك لهما في بيعهما وان وكتب محقيقة بيعهما. وفي السنن ان رجلا كانت له شجرة كانت له شجرة في ارض غيره. وكان صاحب الارض يتبرأ بدخول صاحب الشجرة فشكى ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فامر ان يقبل منه بدلها او يتبرأ له بها فلم يفعل فاذن لصاحب الارض في قلبها وقال لصاحب الشجرة انما انت المضاد. فهنا اوجب عليها اذا لم يتبرأ لها ان يبيعها. فدل على وجوب البيع - 00:31:06

00:31:26

وابين حاجة هذا من حاجة عموم الناس الى الطعام؟ ونظير هؤلاء الذين يتجررون للطعام والطحن والخبز ونظيره هؤلاء الذين يتوجهون في في الطعام والخبز ونظير هؤلاء صاحب الخان والقيسارية وصاحب الخال في عرفة - 00:31:46

زمن الصحابة ومن بعدهم هو صاحب الفندق صاحب الملابس قال ونظير هؤلاء صاحب الخط والقيصرية القيصرية الله قيصرية ما تعرفه؟ لا لا السارية يمكن يقصد القصاريين اللي يعني يغسلون الملابس الانتفاع بذلك وهو انما ضمنها يتجر فيها. ولو امتنع من ادخال الناس الى 00:32:07

الا بما شاء وهم يحتاجون لم يمكن من ذلك والزم ببذل ذلك باجرة المثل كما يلزم الذي يشتري الحنطة يطحنها يتجر فيها والذي يشتري الدقيق بذل التجربى فيه بمع حاجة الناس الى ما عنده. بل يزاموا ببيع ذلك بثمن مثله اولى واحرى. بل اذا امتنع من صنعة الخبز والطحن حتى - 00:32:51

يتضرر الناس بذلك الزم لصنعتها كما تقدمت. واذا كانت لحاجة الناس تندفع اذا عملوا ما يكفي للناس بحيث يشتري اذ ذاك بالثمن لم يحتاج الى التسيير الى تسيير. واما اذا كانت حاجة الناس لا تندفع الا بكسير عاد سعر عليهم تسعير عدل ولا وقت - 00:33:11

ولولا وكس ولا - 00:33:32